جراء ضغوط تتعرض لها المنطقة وضعف النمو العالمي

اقتصادات دول الخليج ستنمو بوتيرة أبطأ حتى 2020

أظهر استطلاع فصلي لآراء خبراء اقتصاد أجرته رويترز أن اقتصادات دول الخليج ستنمو بوتيرة أبطأ قليلا مما كان متوقعا في السابق، في الوقت الذي ستتعرض فيه اقتصادات المنطقة لضغوط جراء تخفيضات إنتاج النفط وتراجع أسعار الخام وضعف النمو العالمي.

وأظهر استطلاع الرأي الذي شمل 22 خبير اقتصاد أن الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، أكبر اقتصاد بين دول الخليج وأكبر مُصدر للنفط في العالم، سينمو 2.1 بالمئة في 2019 و2.2 بالمئة في 2020. وقبل ثلاثة أشهر، كانت التوقعات تشير إلى نمو نسبته2.5 بالمئة في 2019 وثلاثة بالمئة في 2020.

وبلغ سعر خام القياس العالمي مزيج برنت في المتوسط نحو71.6 دولار للبرميل العام الماضي. ومنذ بداية العام الحالي، يبلغ متوسط سعر الخام نحو 60 دولارا للبرميل، ويتوقع خبراء اقتصاد أن تقل الأسعار عن 70 دولارا للبرميل في 2019، استنادا إلى ضعف نمو الطلب ومخاوف بشأن فائض المعروض.

ويقول الخبراء إن من المرجح أن تتلقى أسعار النفط الدعم إلى حد ما بفضل تخفيضات الإمدادات التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض الحلفاء من خارج المنظمة، بما في ذلك روسيا، لكن التخفيضات ستؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في 2019 و2020 للمرة الثانية في ثلاثة أشهر.

ويتوقع صندوق النقد نمو الاقتصاد العالمي3.5 بالمئة في 2019 و3.6 بالمئة في 2020.

وقالت خديجة حق، رئيسة أبحاث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى بنك الإمارات دبي الوطني في إشارة إلى توقعات انخفاض أسعار النفط وتخفيضات إنتاج الخام وتزايد قتامة توقعات النمو العالمي "بشكل أساسي، نحن أقل تفاؤلا بقليل مما كنا عليه قبل ستة إلى تسعة أشهر".

وتخطط الرياض لزيادة الإنفاق سبعة بالمئة هذا العام لأعلى مستوى على الإطلاق في مسعى لتعزيز النمو غير النفطي. ويرفع أحدث استطلاع للرأي متوسط التوقعات لعجز الميزانية السعودية هذا العام إلي5.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي من أربعة بالمئة، وإلى5.9 بالمئة من2.8 بالمئة في 2020.

وتعهدت السعودية بالتخلص من العجز الحكومي بحلول 2023.

كما أخّر من شملهم الاستطلاع إلى 2020 الموعد الذي يتوقعونه لعودة الإمارات إلى تسجيل فائض في الميزانية للمرة الأولى منذ أن بدأت في تسجيل عجز في 2015. كان الاستطلاع الذي أُجرى قبل ثلاثة أشهر توقع تحقيق الإمارات فائضا في 2018.

وما زال أحدث استطلاع يتوقع أن تسجل البحرين وسلطنة عمان، وهما أضعف اقتصادين في مجلس التعاون الخليجي، عجزا كبيرا في الميزانية وميزان المعاملات الجارية.

تكلفة دعم الوقود بمصر تهبط 15 بالمئة لنحو 43.5 مليار جنيه

طارق الملا

قال وزير البترول المصري طارق الملا أمس الأربعاء لرويترز إن تكلفة دعم الوقود في بلاده بلغت نحو 43.5 مليار جنيه (2.42 مليار دولار) في أول ستة أشهر من السنة المالية الحالية 2018–2019 التي تنتهي في 30 يونيو.

وتراجعت تكلفة دعم المواد البترولية بذلك نحو 14.7 بالمئة مقارنة مع 51 مليار جنيه في أول ستة أشهر من السنة المالية الماضية 2017–2018.

ويبلغ الدعم المقدر للمواد البترولية في ميزانية 2018–2019 نحو 90 مليار جنيه.

لبنان يؤكد قدرته على الإيفاء بديونه رغم قرار «موديز»

علي خليل

أعلن وزير المال اللبناني، علي حسن خليل، أن الوضع المالي والنقدي في لبنان مستقر، وذلك غداة تخفيض وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني للبنان متحدثة عن مخاطر ائتمانية.

وخفّضت موديز تصنيف لبنان طويل الأجل للديون من «بي3–» إلى «سي ايه ايه 1–»، ما يشير إلى «مخاطر ائتمانية عالية جداً»، بحسب المقاييس التي تحددها الوكالة.

وعزت الوكالة سبب قرارها إلى «الخطر المتزايد لإعادة جدولة الدين ما قد يشكل تخلفاً عن الدفع»، معتبرة أن الدين العام في لبنان بلغ ذروته بنسبة 141% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد أعلى المعدلات على الصعيد العالمي.

وقلّل خليل من تأثيرات تخفيض تصنيف البلاد، وكتب في تغريدة «رغم تقرير موديز فإن الوضع المالي والنقدي يحافظ على استقراره واحتياجات الخزينة من السيولة مؤمنة وقادرة على الإيفاء بكل الالتزامات لاسيما الديون».

واعتبر أن تخفيض موديز تصنيف لبنان يؤكد «الحاجة إلى الإسراع في تشكيل حكومة لإطلاق عملية الإصلاح المالي وصولاً إلى تخفيف نسبة العجز».

وفي ديسمبر، غيّرت موديز الرؤية المستقبلية للدين اللبناني من «مستقرة» إلى «سلبية» مبقية على تصنيف «بي 3».

وفي السنوات الأخيرة، شهد لبنان الذي يعاني من عجز مزمن ولا يزال من دون حكومة منذ مايو الماضي، شللاً في المؤسسات بسبب خصومات داخلية.

ويعاني الاقتصاد اللبناني بشدة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 1% في السنوات الأخيرة أما الدين العام فارتفع من قرابة 46.6 مليار يورو في 2011، إلى أكثر من 73 مليار يورو حالياً.

إنتاج «الصخري» الأميركي سيرتفع لمستوى قياسي في فبراير

النفط يرتفع بفعل آمال الحوافز المالية الصينية

ارتفعت أسعار النفط أمس الأربعاء بعدما قالت الصين إنها ستزيد الإنفاق للحد من التباطؤ الاقتصادي الذي يضغط على الأسواق المالية.

وبلغ خام القياس العالمي برنت 61.85 دولار للبرميل في العقود الآجلة بحلول الساعة 0624 بتوقيت جرينتش، بزيادة 35 سنتا تعادل 0.6 بالمئة عن الإغلاق السابق.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 سنتا، أو ما يعادل 0.5 بالمئة، إلى 53.26 دولار للبرميل.

وجاء ارتفاع الأسعار بعد هبوط بلغ اثنين بالمئة في عقود الخام الآجلة وتراجع في الأسواق المالية العالمية ، حيث دفعت المخاوف المرتبطة بالنمو العالمي المستثمرين إلى الإقبال على الأصول الآمنة مثل السندات الحكومية أو الذهب.

وقالت وزارة المالية الصينية إن الحكومة ستعزز الإنفاق المالي هذا العام لدعم الاقتصاد، الذي سجل العام الماضي أقل معدل نمو منذ عام 1990. وقال بنك اليابان المركزي إنه سيُبقي على سياسته النقدية الشديدة التيسير، والمستمرة منذ عام 2013. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقرير شهري إن من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة من سبعة مكامن صخرية رئيسية بنحو 63 ألف برميل يوميا في فبراير ، ليصل إلى مستوى قياسي عند 8.179 مليون برميل يوميا.

ومن المتوقع أن يكون أكبر تغيير في حوض برميان بولايتي تكساس ونيو ميكسيكو، حيث من المتوقع أن يرتفع الإنتاج بمقدار 23 ألف برميل يوميا إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 3.85 مليون برميل يوميا في فبراير.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي إلى مستوى قياسي عند 77.6 مليار قدم مكعبة يوميا في فبراير. وسينطوي ذلك على زيادة بأكثر من 0.8 مليار قدم مكعبة يوميا فوق توقعات يناير ، وسيمثل الزيادة الشهرية الثالثة عشرة على التوالي.

وكان الإنتاج في فبراير 2018 قد بلغ 64.4 مليار قدم مكعبة يوميا.

«وول ستريت» تغلق منخفضة بعد صعود استمر 4 جلسات

أسهم أوروبا تنخفض بفعل «يو.بي.إس» ومخاوف النمو العالمي

متعاملون في بورصة نيويورك

أغلق المؤشر نيكي الياباني منخفضا أمس الأربعاء مع صدور بيانات أضعف من المتوقع عن صادرات ديسمبر ومخاوف بشأن العلاقات الأمريكية الصينية مما أجج المخاوف بشأن توقعات الاقتصاد المعتمد على التجارة، لكن ضعف الين خفف الضغط على شركات التصدير.

وهبط المؤشر نيكي 0.1 بالمئة ليغلق عند 20593.72 نقطة، بعد أن تقلب المؤشر القياسي بين الهبوط والصعود.

وسجل المؤشر توبكس الأوسع نطاقا أداء دون السوق، وأغلق منخفضا 0.6 بالمئة عند1547.03 نقطة. وفاق عدد الأسهم الهابطة على المؤشر تلك الصاعدة بواقع 1586 إلى 469.

وكما كان متوقعا، خفض بنك اليابان المركزي توقعاته للتضخم لكنه أبقى على سياسته النقدية الشديدة التيسير في نهاية اجتماع استمر يومين.

لكن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين كان مصدر القلق الرئيسي خلال الجلسة.

وتسبب تقرير نشرته صحيفة فايننشال تايمز قال إن الولايات المتحدة رفضت عرضا من الصين بشأن إجراء محادثات تجارية تمهيدية في إحياء بواعث القلق بشأن نزاع البلدين، وإن كان لاري كودلو المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض قد نفى التقرير.

وقبل فتح السوق، أعلنت اليابان انخفاض صادراتها في ديسمبر بأكبر وتيرة في أكثر من عامين وبما يزيد على المتوقع، متأثرة بهبوط الشحنات إلى الصين وأسواق إقليمية مع ضعف الطلب العالمي وتأثر الاقتصاد بالخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

كما وواصلت أسهم أوروبا انخفاضها ، مع تأثر الأسواق العالمية سلبا جراء المخاوف المرتبطة بالنمو في حين دفعت نتائج أعمال بنك يو.بي.إس السويسري قطاع البنوك للتراجع.

وتراجع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.4 بالمئة، كما تراجع المؤشر داكس الألماني 0.4 بالمئة وهبط المؤشر الإيطالي واحدا بالمئة، في الوقت الذي عززت فيه مجموعة جديدة من نتائج أعمال الشركات اتجاه العزوف عن المخاطرة.

كما انخفضت أسعار النفط بعد أن قلص صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو وأظهر مسح زيادة التشاؤم بين رؤساء الشركات في الوقت الذي يجتمع فيه رجال الأعمال والساسة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا.

وانخفضت أسهم يو.بي.إس 3.2 بالمئة بعدما أثارت أرباح البنك في الربع الأخير من العام الماضي قلقا في القطاع الذي يواجه صعوبات للتعافي بعد أن خسر نحو 30 بالمئة من قيمته في 2018.

وانخفضت الأسهم الأمريكية ، لتوقف موجة صعود استمرت أربع جلسات، وسط آفاق قاتمة للنمو الاقتصادي العالمي ومخاوف تجارية وتوقعات مخيبة للآمال من بعض الشركات، مما أثر سلبا على المعنويات.

ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، هبط المؤشر داو جونز الصناعي 299.16 نقطة أو 1.21 بالمئة إلى 24407.19 نقطة.

ونزل المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 37.61 نقطة أو 1.41 بالمئة إلى 2633.1 نقطة.

وتراجع المؤشر ناسداك المجمع 136.87 نقطة أو 1.91 بالمئة إلى 7020.36 نقطة.

الذهب يستقر وسط ارتفاع الطلب على الملاذات الآمنة

استقرت أسعار الذهب أمس الأربعاء بعدما حققت أكبر مكاسبها منذ التاسع من يناير في الجلسة السابقة، وسط ارتفاع الطلب على الأصول الآمنة بسبب المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي والضبابية التي تكتنف الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

وبحلول الساعة 0553 بتوقيت جرينتش، كان السعر الفوري للذهب مستقرا دون تغيير عند 1284.50 دولار للأوقية (الأونصة).

وزاد الذهب في العقود الأمريكية الآجلة 0.1 بالمئة إلى 1284 دولارا للأوقية.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.4 بالمئة مع انخفاض أسواق الأسهم العالمية. ونزلت الأسهم الآسيوية.

وقالت مارجريت يانج محللة الأسواق لدى سي.إم.سي ماركتس إن بيانات مخيبة للآمال عن العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي وتزايد مفاجئ في الضبابية التي تحيط المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين دفعت المستثمرين إلى العزوف عن الأصول العالية المخاطر، مما عزز الطلب على الأصول الآمنة.

غير أنها أضافت أن غياب التحركات الكبيرة في الأسهم الآسيوية يحد من مكاسب الذهب.

أسواق

السعودية تتوقع ضخ استثمارات بمليارات الدولارات في قطاع الترفيه

قالت المملكة العربية السعودية إنها تتوقع ضخ مليارات الدولارات في قطاع الترفيه الناشئ الذي تدعمه الدولة وإنها تدرس استضافة عشرات الفعاليات الغربية منها استقطاب إحدى مباريات دوري كرة السلة الأمريكي ومسابقة لركوب الثيران. وتعكف المملكة على حملة لإقناع السائحين من مواطنيها بإنفاق أموالهم في الداخل وجذب الزوار الأجانب وخلق وظائف لشبابها وتحسين جودة الحياة في بلد كانت فيه دور السينما والحفلات العامة محظورة حتى وقت قريب.

واجتذبت الحكومة حفلات موسيقية عربية وغربية ومنها حفل لفريق (ذا بلاك آيد بيز) الشهر الماضي.

وخلال إعلانه عن استراتيجية قطاع الترفيه، استعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للترفيه تركي آل الشيخ عشرات الفعاليات التي تأمل المملكة في استضافتها وتشمل سباقات للسيارات وعروض الخدع البصرية وعروضا مسرحية.

وقال أمام حضور بينهم أمراء ووزراء ومشاهير عرب وبعض رجال الدين المسلمين "أتمنى من الشركات الوطنية والبنوك ورجال الأعمال والفنانين وكل القطاعات انه نحط يدنا بيد بعض.. فيها فرص ذهبية".

وأضاف "هذا باب كبير.. باب وظائف كبير بعشرات الآلاف إذا ما كان مئات الآلاف ...عشرات المليارات إذا مو مئات المليارات".

وذكر آل الشيخ أن الهيئة تعمل على تعزيز موقع المملكة التنافسي في قطاع الترفيه العالمي لتكون من بين أول أربعة وجهات ترفيهية في آسيا وبين أول عشرة على مستوى العالم. لكنه لم يحدد إطارا زمنيا.

كان مسؤولون قد ذكروا في السابق أن الإصلاحات تستهدف الاستحواذ على ما يصل إلى ربع ما ينفقه السعوديون على الترفيه في الخارج والبالغ حاليا 20 مليار دولار سنويا.

وفي العام الماضي قالت الهيئة إن الاستثمارات في البنية التحتية خلال العقد القادم ستصل إلى 240 مليار ريال (64 مليار دولار) وتساهم بنحو 18 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وتوفر 224 ألف وظيفة جديدة بحلول عام 2030.

بنك اليابان يواصل «التيسير» بعد خفض توقعاته للتضخم

خفض البنك المركزي الياباني مرة أخرى توقعاته للتضخم أمس الأربعاء، في مؤشر جديد على الصعوبات التي يواجهها للإبقاء على النسبة دون عتبة 2% التي حددها هدفاً لتعزيز الاقتصاد. وبعد اجتماع استمر يومين، قرر مجلس سياسات البنك الإبقاء على برنامج التيسير النقدي الكبير، كما كان متوقعاً، وخفض توقعات التضخم للسنة المالية المنتهية في مارس العام القادم من 1،4% إلى 0،9%.

وقال البنك إن قرار خفض التوقعات جاء لأسباب منها تراجع أسعار النفط. ويأتي هذا الخفض في التقرير الفصلي للبنك، في أعقاب خفض سابق أواخر أكتوبر، بعدما كان البنك حدد عام 2020 هدفاً لبلوغ نسبة 2%.

ويسعى البنك المركزي الياباني منذ سنوات لبلوغ ذلك الهدف، ودافع عن قراره اتباع سياسة نقدية شديدة الليونة رغم أن بنوكا مركزية أخرى تقوم بتشديد سياساتها.

وأشار البنك إلى «ذهنية انكماش» بسبب تعود المستهلكين وأرباب العمل على فترات طويلة من تباطؤ النمو والانكماش.

كما خفض البنك قليلاً توقعاته للتضخم للسنة المالية الحالية المنتهية في مارس 2019 من 0.9 إلى 0.8% ، وخفض توقعاته للعام المنتهي في مارس 2021 من 1،5 إلى 1،4%.

ولا تأخذ تلك الأرقام بالاعتبار عامل زيادة ضريبة الاستهلاك، المتوقع أن يبدأ تطبيقها بحلول أكتوبر.

العجز التجاري المغربي يرتفع 8 بالمئة لـ21 مليار دولار

قال مكتب الصرف المغربي إن العجز التجاري للبلاد زاد 8% إلى 204 مليارات درهم (21.36 مليار دولار) في 2018، مقارنة مع مستواه في السنة السابقة.

وارتفعت الواردات 9.3% إلى 478.7 مليار درهم مغربي، لتفوق الصادرات التي بلغت 274.2 مليار درهم مرتفعة 10.2%. وزادت فاتورة واردات البلاد من الطاقة 18.4% إلى 82.3 مليار درهم.

وبلغ إجمالي صادرات قطاع السيارات 60 مليار درهم، مرتفعا 10.7% إذ يضم البلد الواقع في شمال أفريقيا مصانع لإنتاج سيارات الشركتين الفرنسيتين رينو ومجموعة بي.إس.إيه.

وزادت مبيعات الفوسفات ومشتقاته 17% إلى 51.7 مليار درهم. وانخفضت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج 1.7% إلى 64.8 مليار درهم، فيما نمت إيرادات السياحة 1.4% إلى 73.2 مليار درهم.

وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 28.6% إلى 33.5 مليار درهم. ويؤثر اتساع العجز التجاري على احتياطيات المغرب من النقد الأجنبي، التي انخفضت 5.2% على أساس سنوي إلى 229 مليار درهم في التاسع من يناير ، وهو ما يكفي لتغطية احتياجات البلاد من الواردات لمدة خمسة أشهر، وفقا لبيانات البنك المركزي.

خسائر حادة لعقارات بريطانيا بسبب فوضى «بريكست»

منيت المنازل والعقارات في بعض المناطق ببريطانيا بخسائر حادة خلال الشهور القليلة الماضية بسبب الفوضى التي تسببت بها حالة عدم الوضوح المتعلقة بعملية الخروج الوشيك من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، إلا أن أحدث البيانات تشير الى أن الهبوط يتركز في مناطق دون غيرها، وهي –على الأغلب– مناطق فارهة وتتضمن عقارات مرتفعة الثمن.

وبحسب المعلومات التي أوردتها شركة (Your Move) العقارية في تقرير اطلعت عليه «العربية نت» فان بعض العقارات في بريطانيا سجلت هبوطاً بنسبة وصلت الى 25% خلال الشهور الـ12 الماضية، وذلك بسبب «الفوضى التي تسبب بها بريكست في السوق العقاري».

وقالت الشركة إن هذا الهبوط يعني أنه يوجد منازل وعقارات في لندن فقدت أكثر من نصف مليون جنيه استرليني من قيمتها خلال عام واحد فقط، مشيرة الى أن الهبوط تركز في المناطق الفارهة وذات العقارات مرتفعة الثمن والتي تتركز في العاصمة لندن والتي يتوقع أن تتأثر بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.